مزارعو الغاب أبقوا على محاصيلهم في الأرض ولم يحصدوها بسبب انخفاض الأسعار!

| حماة- محمد أحمد خبازي

نتيجة انخفاض أسعار البطاطا والبصل والثوم والبازلاء مقابل ارتفاع التكاليف فضل العديد من مزارعي الغاب إبقاء محاصيلهم في الأراضي وإعادة حراثتها والمحصول فيها بدلاً من حصاده ونقله إلى سوق هال حماة أو محردة كيلا يتكبدوا خسائر فادحة هم بغنى عنها.

وأكد عدد من المزارعين الذين شكوا أمرهم لـ«الوطن» طالبين منها إسماع أصواتهم واستغاثاتهم للحكومة لتنجدهم، مشيرين إلى أن تكاليف طن البصل ١٠٠ ألف ليرة والثوم ١٢٠ ألف ليرة والبطاطا ١٥٠ ألف ليرة والبازلاء ٧٥ ألف ليرة، في حين الأسعار الرائجة في السوق اليوم لا تغطي ربع التكاليف، على حين بلغ سعر طن البصل ٢٥ ألف ليرة والثوم ٣٥ ألف ليرة والبازلاء ٤٠ ألف ليرة والبطاطا ٦٥ ألف ليرة، وعزوا ذلك إلى تخطيط الوحدات الإرشادية السلبي للزراعة.

مدير فرع السورية للتجارة بسام سلامي بيّن لـ«الوطن» أن التدخل الايجابي الذي وجهت إليه الحكومة للتخفيف من معاناة المزارعين لموسم البطاطا الحالي أدى إلى رفع السعر من التراب للانتعاش فأصبح من أرض المزارع يباع بين ٥٥-٦٥ ليرة على حين كان يباع بأقل من ٣٠ ليرة للقطاع الخاص.

وأضاف سلامي: إن الهدف من هذه الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة السورية للتجارة التخفيف قدر الإمكان من الخسائر المتلاحقة التي تلاحق المزارعين في المواسم، وقد بلغت كميات البطاطا المستجرة من الفلاحين حتى تاريخه أكثر من ٧٥ طناً تم تحويلها إلى دمشق وقسم منها يباع في صالات السورية للتجارة والقسم الآخر إلى مراكز الإيواء ومدن الغوطة المحررة.

حافظ سالم رئيس الرابطة الفلاحية في الغاب قال: إن أي محصول خارج الخطة الإستراتيجية لسنا مسؤولين عنه وهو خاص بالفلاح.

الكهرباء تنجز مشروعات بـ٥٠٠ مليون في المناطق المأهولة والمحررة في حمص

الحسن لـ«الوطن»: تم إيصال الكهرباء إلى تدمر ونعمل على تأمينها للدوائر الحكومية

| حمص- نبال ابراهيم

أكد مدير عام شركة كهرباء حمص مصلح الحسن لـ«الوطن» أن الشركة انتهت من إنجاز عدة مشاريع حيوية ومهمة في بعض المناطق المأهولة بالسكان والمناطق المحررة بكلفة مالية تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة سورية بهدف تحسين واقع التغذية الكهربائية وزيادة الوثوقية بالشبكة وإعادة التغذية لبعض المناطق المحررة.

وبين الحسن أن الشركة انتهت من تنفيذ مشروع ستة مخارج متوسطة من محطة تحويل حديقة الشعب في حي الغوطة بكلفة ١٢٥ مليون ليرة ما سينعكس إيجاباً على تحسين الواقع الكهربائي في أحياء الغوطة والدبلان وجورة الشياح ومركز المدينة والحمرا والإنشاءات وقسم من حي القصور، كما أنجزت جميع أعمال إعادة تأهيل خط التوتر المتوسط بطول ٧٢ كم على امتداد المنطقة الواصلة بين التيفور ومدينة تدمر بريف حمص الشرقي بكلفة مالية تجاوزت ١١٠ ملايين ليرة سورية، مؤكداً إيصال التيار الكهربائي إلى مدينة تدمر، مشيراً إلى أنه سيتم في الأيام القادمة مد الخطوط الكهربائية ضمن المدينة بحسب الأولويات التي تؤمن الكهرباء لجميع المقرات والدوائر الحكومية التي تشجع عودة الأهالي المهجرين من المدينة إلى منازلهم.

وبين الحسن أن الشركة أنجزت مشروع إعادة تأهيل الشبكة في حي البياضة منذ أيام بنحو ٥٠ مليون ليرة سورية، كاشفا أنه سيتم في الأيام القادمة العمل على إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية في كل من حيي جورة الشياح والقرابيص وعدة قرى محررة بريف مدينة تلكلخ في ريف حمص الغربي.

وأوضح أنه تمت المباشرة منذ ايام في تنفيذ مشروع مخارج توتر المتوسط من محطة تحويل البعث الجديدة باتجاه أحياء عكرمة الجديدة وعكرمة القديمة وكرم الشامي والخضر ووادي الذهب بهدف التخفيف من الحمولات الزائدة على الخطوط الكهربائية القائمة ومن ثم زيادة الوثوقية في عمل الشبكة، لافتا إلى أنه تم البدء بتنفيذ أربعة خطوط من أصل ١٣ خطاً من هذه المحطة كمرحلة أولى وبقيمة مالية إجمالية ٢٥٠ مليون ليرة سورية.

وأشار الحسن إلى أن الشركة قامت بدراسة مشروع استبدال شبكات متوسط هوائية قديمة بكابلات أرضية بأطوال مختلفة في عدد من المناطق والمحاور بالمحافظة وخاصة في المناطق الوعرة، كما أعدت دراسة لاستبدال الكابلات الأرضية القديمة بكابلات جديدة وخاصة ضمن محاور المدينة التي يوجد فيها كابلات قديمة واستثمارها غير مجد اقتصادياً، كاشفاً أنه تم الانتهاء من دراسةً مشروع استبدال الكابلات الأرضية القديمة في حي بستان الديوان وأصبح المشروع قيد التنفيذ.

بكلفة ٥٢ مليون ليرة ويوفر ٤٢ ألف لتر مازوت سنوياً.. إطلاق مشروع لتسخين المياه بالطاقة الشمسية في مشفى الأسد الجامعي في دمشق

خربوطلي لـ«الوطن»: إنتاج ٥ ميغا وتركيب ٦٠ ألف لاقط شمسي

| فادي بك الشريف

أطلق وزيرا التعلم العالي عاطف النداف والكهرباء زهير خربوطلي مشروع تسخين المياه بالطاقة الشمسية في مشفى الأسد الجامعي بدمشق بكلفة ٥٢ مليون ليرة، علماً بأن جميع التجهيزات المستخدمة في المشروع صناعة وطنية.

ويهدف المشروع إلى تأمين المياه الساخنة للمجمع السكني في المشفى وبتمويل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبناء على دراسة فنية واقتصادية أنجزت من قبل فريق متخصص مشترك من المركز الوطني لبحوث الطاقة ومشفى الأسد الجامعي.

وفي تصريح للوطن بين وزير التعليم العالي عاطف النداف أنه تم الاتفاق على إعداد وتنفيذ مشروعات توليد الطاقة بحيث لا يقتصر على مشافي التعليم العالي فحسب، بل في جميع الأبنية الجامعية مع التوسع في المشروع ليشمل جميع منشآت قطاع التعليم العالي.

وأكد النداف أن المشروع يعتبر مشروعا أولياً بالنسبة للوزارة بالتنسيق مع الكهرباء التي ساعدت في المشروع، مع استمرار التعاون بين الجهتين لتحقيق العديد من الوفورات التي تنعكس إيجابا على الجميع.

بدوره قال وزير الكهرباء زهير خربوطلي: أنه ضمن توجهات الحكومة نتوجه للاعتماد على الطاقات المتجددة، إذ تم انجاز المشروع بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، علماً بأن المشروع يوفر سنويا ١٧ مليون ليرة، كما يوفر ٤٢ ألف ليتر من المازوت، أي ما يحقق وفراً مالياً يقدر بـ١٢ مليون ليرة سورية سنوياً.

ولفت خربوطلي إلى أن المشروع يوفر ٢٥٢ ألف كيلو واط ساعي، مضيفا أن مساحة اللواقط الشمسية المستخدمة في المشروع تبلغ حوالي٥٠٠ متر مربع وعدد الأنابيب الشمسية المفرغة ٢٨٠٠ أنبوب شمسي.

وفي تصريح خاص للوطن بين خربوطلي أنه منذ انطلاق مشروع الطاقة الشمسية على مستوى القطر تم إنتاج ٥ ميغا، مؤكداً أن عدد اللواقط الإجمالي التي تم تركيبها تقدر بـ٦٠ ألف لاقط شمسي حتى تاريخه.

> النداف لـ«الوطن»: تعميم المشروع على جميع أبنية ومشافي التعليم العالي

ونوه وزير الكهرباء بأن مشروع الطاقة الشمسية يعتبر مشروعاً استراتيجياً، يخفف من الأعباء الكبيرة على وزارة الكهرباء، مشيراً إلى أن الاعتماد في تسخين المياه على الطاقة الشمسية، ينعكس على مسألة توفير الطاقة والتغذية الكهربائية إيجاباً على المواطنين.

وبين خربوطلي أنه تم التباحث مع وزير التعليم العالي من أجل استثمار الأسطحة الفارغة لتركيب أنظمة كهراضوئية لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى تغذية المباني العائدة لمشفى الأسد الجامعي من خلال أنظمة الطاقة الشمسية، علما ان التنفيذ استمر لعدة أشهر.

كما أكد مدير عام مشفى الأسد الجامعي جابر إبراهيم لـ«الوطن» أن المشروع نواة لمشروع اكبر يهدف إلى توفير المياه الساخنة للعاملين والمرضى في المشفى، مضيفا: بدأنا بتسخين المياه لسكن الممرضات والأطباء، ليصار بعد ذلك للتوسع في المشروع ليشمل جميع المشفى في ظل تأمين ٢٨ ألف لتر يومياً من الماء الساخن تؤمن للمشفى.

ونوه مدير عام المشفى بأن المشروع يوفر ٧٠ بالمئة من طاقة الوقود، مع اتفاق بين الوزارتين لتوليد الطاقة الشمسية.

ويأتي تنفيذ هذا المشروع والإضاءة عليه للتشجيع على إقامة مثل هذه المشروعات للاستفادة القصوى من مصادر الطاقات المتجددة ولاسيما الطاقة الشمسية علماً أن سورية تتمتع بساعات سطوع شمسي عالية وبما يسهم في تلبية جزء من الطلب على الطاقة مما ينعكس إيجاباً على الواقع الطاقي بشقيه النفطي والكهربائي بالإضافة للمنعكسات البيئية حيث إنها صديقة للبيئة.

٦٠ عملية زراعة كلية في العام الماضي و٩٠ بالمئة من خدمات مشفى الكلية الجراحي مجانية

ديراني: زراعة الكلية في دول الجوار ١٢٠ ألف دولار بينما في العام مجاني وفي القسم الخاص ٦٠٠ دولار

| محمود الصالح

كشفت المديرة العامة لمشفى الكلية الجراحي بدمشق رانية الديراني أن عدد عمليات الزراعة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت ١٩ عملية، في حين بلغ عدد العمليات خلال العام الماضي ٦٠ عملية زرع، مؤكدة استمرار عمليات زراعة الكلية بتطور تقني كبير يحاكي عمليات الزراعة العالمية إذ تجاوزت نسبة النجاح في عمليات الزراعة ٩٨ بالمئة.

جاء ذلك في حوار خاص مع «الوطن» تحدثت فيه عن التطور الطبي في أداء الهيئة والتوسع في الأقسام والتجهيزات الحديثة ونسب الخدمة المجانية وتعويض الفاقد في الكوادر وتنوع الخدمات التي تقدم في الهيئة العامة لمشفى الكلية الجراحي في دمشق.

× خلال الأزمة هل شهد الخط البياني في واقع بناء المشفى الكلية تصاعداً أم تراجعاً أم بقي الواقع على حاله؟

× المشفى قبل الأزمة كان عبارة عن مبنى وحيد يقدم الخدمات الممكنة لمرضى الكلية في إطار معين وإمكانيات محددة، والآن تمت إضافة أقسام أخرى ومبان كانت تحيط في المشفى وبدأت خطة لترميم المبنى الأصلي والمباني المضافة، وكسبنا كتلة مؤلفة من ٣ طوابق وأقبية استطعنا توظيفها لتحقيق خريطة التوسع والتطور في خدمات المشفى وتمت إضافة قسم للإسعاف ومخبر للإسعاف ومكان للكلية الصناعية وقسم للعمليات ومخبر مركزي.

وفي البناء القديم تم إحداث قسم زرع الكلية وإقامة الممرضات وقاعة المحاضرات والعناية المشددة، وزاد عدد غرف الجراحة من ٣٠ غرفة إلى ٥٥ غرفة وغرفة للجراحة التنظيرية وكذلك غرف الداخلية زاد إلى ٥٥ غرفة.

الحقيقة أن الاعتمادات التي كانت ترصد للترميم سنويا لم تكن كافية لانجاز كل الأعمال لذلك كنا نضطر إلى استكمال الترميم والتعديل والتجديد من سنة إلى أخرى، والآن نحن في المرحلة الأخيرة وننتظر رسو المناقصة لاستكمال الأعمال.

× بماذا تعللين وجود دور طويل للتسجيل على إجراء غسيل الكلية؟

×× نعم هذا الكلام صحيح في جزء منه لأننا نحن عندما انتقل نظام العمل إلى نظام هيئة كان لدينا ٢٥٠ مريضاً لغسيل الكلية بشكل مجاني ولهم برنامج غسيل لا يتبدل ولا يمكن أن نسجل مريضاً جديداً إلا في حال وجود شاغر ناجم عن الوفاة أو الانتقال إلى مكان آخر. لكن نحن نستقبل المرضى الجدد بشكل يومي ونغسل لهم في نفس اليوم في القسم الخاص وبكلفة رمزية تقدر بألف ليرة للجلسة تتضمن أجرة الغسيل وجميع المواد اللازمة، علما أن جلسة الغسيل في القطاع الخاص مع الأدوية تتجاوز ٢٤ ألف ليرة.

وهناك جهاز جديد وهام جدا وهو (CRRT) للتنقية البطيئة وهو جهاز نوعي لأنه يستخدم للغسيل للحالات الخاصة مثل مرضى القلب والمرضى الذين لا يتحملون إجراء الغسل العادي وكذلك يستخدم لفصل البلازما للحالات التي يحصل لديها رفض الزرع، ومدة الغسيل على هذا الجهاز طويلة والمواد المستخدمة مكلفة وهو غير متوافر في القطاع الخاص، نحن نملك جهازين الأول في الكلية الصناعية والثاني في العناية المشددة.

ولتخفيف أعباء الانتظار استطعنا أن نزيد عدد أجهزة الكلية الصناعية من ١٦ جهازاً إلى ٧١ جهازاً الآن وهي من الأجهزة المتطورة، واليوم يمكن أن نقول إن أجهزة الكلية الصناعية الموجودة في هذا القسم مخصصة للمرضى الخارجيين المقصود غير المقيم في المشفى لان مرضى الداخلية والجراحة والزرع لديهم أجهزة غسيل في مكان وجودهم.

× البعض يقول إنكم انتقلتم من الخدمة المجانية إلى الخدمة المأجورة في ظروف صعبة، ما الأجور التي تتقاضونها لقاء الخدمات؟

×× أولاً نحن لم ننتقل إلى الخدمة المأجورة لان ٩٠ بالمئة من مرضى المشفى تقدم لهم الخدمة مجانية ١٠٠ بالمئة ابتداء من جميع خدمات الإسعاف والكلية الصناعية والداخلية والجراحية كما نقدم الخدمة بشكل مجاني مع الأدوية للمهجرين وذوي الشهداء والجرحى والفقراء والعاملين في القطاع الصحي ، هؤلاء يحصلون على كل شيء مجانا. أما الخدمات المأجورة فتقدم في القسم الخاص الذي فيه خدمة فندقية مختلفة فقط أما الخدمات الطبية فهي واحدة في كل الأقسام، علماً أننا في القسم الخاص نتقاضى مبالغ رمزية فتحليل الأنسجة ٦٥٠٠ ليرة في حين أنه في القطاع الخاص بـ ٣٥ ألف ونوفر لمريض الخاص دواء بقيمة ٦٠٠٠ ليرة مجاناً.

نقوم بعمليات نوعية جدا في زراعة الكلية في العام مجاناً وفي الخاص ٢٥٠ – ٣٠٠ ألف ليرة حسب مدة إقامة المريض وهذا المبلغ لقاء العمل الجراحي للمريض والمتبرع والإقامة للمريض والمتبرع والأدوية ، ونقوم بالزرع للمواطن العربي لقاء مبلغ ٢٤ ألف دولار تسدد في البنك المركزي، ولو أجرينا مقارنة لوجدنا أن عملية الزرع في الأردن تكلف المريض ١٢٠ ألف دولار وفي لبنان ٧٥ ألف دولار وفي سورية للمريض في القسم الخاص ٦٠٠ دولار. نقوم شهرياً بزراعة ٦ كلى وقد قمنا خلال العام الماضي بزراعة ٦٠ كلية وخلال الربع الأول من العام الحالي ١٩ كلية ، كل ذلك بالرغم من الخسارة الكبيرة في الكوادر البشرية خلال الأزمة.

× هل هناك إجراءات لا يمكن انجازها لديكم ويتم تكليف المريض بعملها خارج المشفى؟ وكيف عوضتم الخسائر الفنية؟

×× نعم قبل سنوات كنا لا نستطيع إجراء الكثير من التحاليل اليوم لا يحتاج المريض في مشفى الكلية للقيام بأي إجراء خارج المشفى ولدينا الإمكانية لانجاز كل التحاليل والصور والأعمال الطبية مهما كانت وكذلك لا نطلب من أي مريض شراء أي دواء من خارج المشفى ، لان كل شيء متوافر في المشفى ، وصحيح أننا خسرنا الكثير من الخبرات الطبية والهندسية والتمريضية لكن استطعنا تعويض الجزء الأكبر من خلال الدورات وبرامج التأهيل المتتالية.

× يمكن أن نتحدث عن أعمال جديدة في المشفى ؟؟ وبلغة الأرقام ماذا قدمت خلال الفترة الماضية؟

×× العمل الجديد لدينا هو الجراحة التنظيرية والتفتيت للحصيات عبر المنظار وهذه الأعمال متميزة ولدينا غرفة عمليات خاصة في الجراحة التنظيرية وتفتيت الحصيات. أما الأعمال فهي كثيرة جدا حيث تم خلال الربع الأول من العام الحالي إجراء ٤٥ عملية جراحة بولية عادية و٤٤ عملية جراحة بولية تنظيرية و٥٨ تنظير بولي و١٩ عملية زراعة كلية وراجع الإسعاف والعيادات ٢٨٢٢ مريضاً وتم تفتيت الحصى لـ ١٠٧ مرضى في ١٥٧ جلسة وإجراء تحاليل دموية لأكثر من ٤٨ ألف تحليل وإجراء صور أشعة لما يقارب من ٤ آلاف مريض.

٦١٧٥ منشأة صناعية وحرفية توقف معظمها في درعا

| درعا- الوطن

طالب تجار وصناعيو درعا خلال انعقاد أعمال الهيئة العامة السنوي لغرفة تجارة وصناعة درعا أمس بضرورة التنشيط الاقتصادي في المحافظة، من خلال إنشاء مدينة صناعية مخدمة بالشكل المناسب والكافي وفي موقع متوسط لاستيعاب المنشآت الصناعية وتحفيز قيام استثمارات جديدة تتلاءم وطبيعة المحافظة ذات الإنتاج الزراعي الغزير والمتميز بشقيه النباتي والحيواني، مثل معاصر الزيتون ومعامل الكونسروة والألبان والأجبان والعصائر والأسمدة العضوية والأعلاف، واستثمار الحجر البازلتي لأغراض الإنشاء والبناء وغيرها، والسعي لإعادة تفعيل دور المصارف الخاصة في تقديم القروض لدعم العمل التجاري والصناعي خاصة وأن جميعها توقف عن العمل خلال سنوات الأزمة.

وأشار محافظ درعا محمد خالد الهنوس إلى أهمية ودور التجار والصناعيين في إعادة البناء والإعمار وتسريع دوران عجلة الاقتصاد عن طريق التشاركية مع الدولة التي توفر كافة التسهيلات اللازمة، علماً أنه تم في المحافظة إحصاء ١٣٨ عقاراً من أملاك الدولة جاهزة لإقامة المشاريع عليها وجرى طرح ١٢ مشروعاً للاستثمار في ملتقيات مختلفة، كاشفاً أنه بنهاية عام ٢٠١١ كان في درعا ٦١٧٥ منشأة صناعية وحرفية توقف معظمها عن العمل بسبب الأحداث.

بدوره أوضح رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا قاسم المسالمة لـ«الوطن» أن عدد المسجلين منذ بداية العام الجاري وحتى الآن تجاوز ٧١٠ تجار وشركات، ما يؤشر إلى تحسن النشاط التجاري والصناعي قياساً للعام الفائت الذي لم يتجاوز عدد المسجلين على مداره كاملاً ١١٤٨ تاجراً وشركة، لافتاً إلى أن هذا النشاط يتركز في المجالات التي تلائم وتلبي متطلبات السوق المحلية وطبيعة إنتاج محافظة درعا الزراعي.